Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وشواهد ذلك عندهم كثيرة منها نحو قوله تعالى : ﴿ فاقعدوا لهم كلَ مرصد ﴾ وفي حالة الظروف فإن الاسم الواقع بعد حرف الخفض ليس في الحقيقة إلا مفعولا، أما الفعل مذكور، أو لما يشتق من الفعل، ويقوم مقامه في الكلام كاسم الفاعل واسم المفعول، ونحو ذلك، وإنه إنما يسفل إلى مرتبة الخفض لأنه يستعين على معنى المفعولية وموقعها بالحرف، وأن علاقته بالفعل أو ما يقوم مقامه متقيد بمعنى حرف الخفض وتتحدد به ويتبين أيضاً أن ما زعموا في حروف الخفض، إنها حروف إضافة تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، ليس في واقع حاله إلا محاولة لإطراء القاعدة وتعميمها وتخلصاً من اعتراض يرد عليهم في هذا الشأن ويشبه ذلك دعوى النحاة العرب بأن الإضافة، وهي عند الأكثرين عامل معنوى إنما هي بمعنى حرف من حروف المعاني أصلها اللام التي للملك والنسبة كما في قولنا «كتاب زيد» . ومنها «في» وهي بمعنى الظرفية كما في قوله تعالى «بل مكرُ الليل والنهار» أي مكر في الليل والنهار.

ومنها أيضاً «من» التي هي للبيان كما في قولنا : «خاتم حديد ودرهم فضة » أي خاتم من حديد ودرهم من فضة، ومرد ذلك إلى اعتدادهم بالعامل اللفظي وأنه أقوى على العمل من العامل المعنوى، وقد تابعهم الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذه المسألة وذهب إلى أن الإضافة ليست إلا معنى وضعت له حروف بعينها،

وأنها ليست إلا فرعاً من الخفض بالحرف. وواضح أن فكرة العامل وقواعدها العامة هي التي ذهبت بهم هذا المذهب، وهذا ما دعى إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو.

وقد جعل سيبويه الحالة الإعرابية معياراً من معايير تصنيف الأبواب النحوية، لا يقل عن المعايير الأخرى كمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة التركيبية والدلالية للعناصر. ولذا صُنِّفَتْ عدة أبواب نحوية على أساس المعيار الأول، وأخرى على المعيار الثاني وثالثة على المعيار الثالث إلى آخره.